ترجمـــــــــــــــات |
من العدد ١٥ | محرم الحرام | كانون الاول | ٢٠١٠

بنـاء الأمـن في الخليـج الفـــــــــــارسي

روبرت اي. هنتـــــــــــــــــــــــر

ترجمـــــــــــــة : المعهد العراقي للحوار

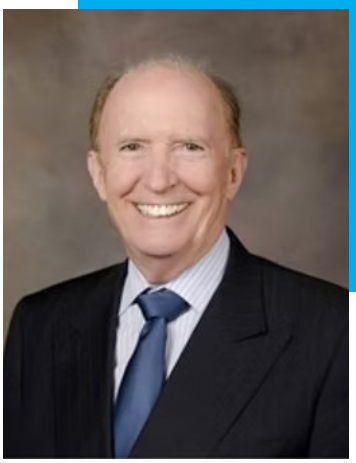

بناء الأمـــــن في الخليج الفارســـي

روبرت اي. هنتـــــــــــــــر
ترجمة: المعهد العراقي للحوار

ملخص تنفيذي:

مع تقليص الوجود الأمريكي في العراق، ومع التطورات الأخرى في إقليم الخليج الفارسي، فإن الولايات المتحدة وبالتماشي مع حلفائها وأصدقائها تواجه حاجة لتعريف استراتيجية طويلة المدى بالنسبة للإقليم.

جزء من هذه الاستراتيجية يجب أن يرتبط باستمرار تواجد أو تدخل الولايات المتحدة في العراق بسبب التحدي الذي تفرضه إيران، وأيضًا بسبب التطورات في منطقة جنوب غرب آسيا القريبة (أفغانستان وباكستان)، وأيضًا لاستمرار الصراع العربي .الإسرائيلي، وأيضًا بسبب الموقف العام الأمريكي في الإقليم المتعلق بحق تنفيذ استراتيجيتها ونظريتها في الإقليم والخطوة المتخذة لتطبيق هذه الأمور.

إن طبيعة المصالح الأمريكية والغربية في الإقليم، على سبيل المثال تأمين تصدير الطاقة، الاستقرار والقدرة على الاستباق، مواجهة الإرهاب، العلاقات مع القوى الكبرى الأخرى، والأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية بشكل عام .تعني بأن الولايات المتحدة ليس لديها خيار سوى أن تبقى على هذا المستوى الكبير من التدخل في الإقليم. بطبيعة الحال، فإن الأحكام

والشروط والصفات والأبعاد وتطبيق هذه السلطة والتأثير المرتبط بها خاضعة للنقاش، القرار، والاستجابة للأحداث التي لم تحدث حتى الآن أو في حالات عديدة تلك التي يمكن تخيلها، لكن الولايات المتحدة استمرت وبشكل دائم في الواقع تتدخل في المنطقة حسب مصالحها الخاصة.

هناك العديد من العناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وتساؤلات تحتاج إلى إجابات. هذا العمل يركز على أمرين: الأول هو الاستراتيجية المثلى والنظرية التي من شأنها أن تساهم في تطوير وجود تفاهم أمني واستقرار متوسط إلى مدى بعيد في الخليج، وبما يتماشى مع المصالح الأساسية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ومصالح الدول الإقليمية التي هي مستعدة للمساهمة في جهود خفض التوترات وتحجيم مخاطر نشوب الصراعات بدرجة تفوق سعيهم لتحقيق مكاسب وطنية بحتة التي ربما تؤدي للانقسام ومن ثم الصراع بين هذه الدول.

العنصر الثاني يقوم على فرضيتين: الأولى أن على الولايات المتحدة أن تستمر في لعب دور رئيس في الأمن الإقليمي، وهذا الدور لابد أن يكون مؤطرًا بدعم شعبي مؤثر في أمريكا. ثانيًا، قيمة مهمة في إيجاد الوسائل لتطوير استقرار أمني إقليمي بأقل الكلف بدل من أن تقدمه الولايات المتحدة باستهلاك دماء ومال أمريكي وتكاليف فرص بديلة.

وإذا كانت هذه الفرضيات صحيحة فإن فرز وتحليل هذه الوسائل يعتبر بالغ الأهمية ولا غنى عنه.

يركز هذا التحليل على تحديد معالم الهيكل الأمني الإقليمي المُصمّم ليكون على درجة عالية من احتمال العوامل الأساسية في اللعبة.

هناك ٨ أسس ومشاكل محددة إقليميًا بحاجة إلى أن تكون بدرجة عالية من أجل هيكل أمني جديد يتم وضعه لإقليم الخليج الفارسي، وهي: مستقبل

العراق، إيران، التهديدات غير المتماثلة، الصراع العربي .الإسرائيلي، التوترات الإقليمية، الأزمات والصراعات، دور العوامل الخارجية الأخرى، والسيطرة على التسلح ومعايير بناء الثقة.

أولاً:- مستقبل العراق

سوف يكون الانسحاب الأمريكي من العراق مُيسّرًا إذا ما تم وضع الأسس لبنية أمنية جديدة في الخليج الفارسي، وبالتالي جعل السياسة الأمريكية تجاه العراق ضمن المستوى الإقليمي وذات مدى بعيد. من شأن هذه الأسس أن تساعد في وضع هيكل أكثر قدرة على التعامل مع المدى الأوسع للمتطلبات الأمنية للخليج. فالهيكل هو الخطوة الأولى مستندًا على الاحتياجات قصيرة الأمد في العراق، ولابد أن يحتوي على العناصر التالية:

.**الدبلوماسية:** بما في ذلك عقد مؤتمر إقليمي أو مؤتمرات من شأنها أن تجمع كل الأطراف ذات الصلة بالعراق، وتعمل على التزام جميع الأطراف بالأهداف الأساسية من أجل العراق التي تقوم على الاستقلال، السيادة، وإدارة شأنه الداخلي، إضافة إلى الاتفاق على عدم استخدام القوة للتأثير على التطورات هناك.

.المشاركة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تقودها الولايات المتحدة، العراق، إيران، تركيا، ومجلس تعاون دول الخليج، مع الأمم المتحدة ودول أخرى ومؤسسات دولية، عن طريق اتفاق شامل.

.التزام مشترك بين جميع الأطراف الإقليمية لمعارضة الإرهاب في العراق بكافة أشكاله ومصادره.

.إنشاء (لجنة عسكرية دائمة) تتألف من جميع أعضاء الدبلوماسية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالعراق، وتعمل تحت إشراف القيادة العراقية من أجل

الاتفاق على تعاريف تتعلق بالموقف العسكري طويل الأمد من العراق، من أجل تطوير قيود على التدخل الخارجي، وإنشاء نظام للتفتيش واستنباط تدابير بناء الثقة.

.إنشاء لجنة سياسية دائمة بنفس عضوية اللجنة العسكرية الدائمة وتعمل كذلك تحت إمرة القيادة العراقية من أجل توضيح مصالح كل الأطراف وبناء ثقة سياسية في الأنشطة الأخرى، ولأجل تطوير أدوات أو أساليب للتعامل مع الإرهاب، وكذلك إيجاد فرق من الخبراء لتقييم الاحتياجات المادية العراقية (على سبيل المثال إعادة الإعمار والتنمية)، وكذلك تعمل على تمهيد عقد مؤتمرات للمانحين في المستقبل.

.تطوير مفهوم اللجنة العسكرية الدائمة واللجنة السياسية الدائمة من أجل أن يُستعان بهما في الهيكل الأمني على المستوى الإقليمي.

ثانيًا:- إيران

حاليًا تعتبر إيران البلد الأكثر أهمية في الإقليم من حيث مستقبل أمن واستقرار الخليج الفارسي. عملت الولايات المتحدة لعدة أعوام على افتراض أن إيران غير متعاونة إلى حد كبير، وقد تعزز هذا الافتراض مؤخرًا بسبب المواجهة المستمرة حول البرنامج النووي الإيراني وبسبب سيل التصريحات والأفعال الإيرانية.

حتى الآن يستحق هذا الافتراض إعادة النظر.

فمن جانب، من الواضح أن إيران يسُرّها أن ترى الولايات المتحدة تخفض وجودها في العراق، على الأقل بسبب قرب القوات الأمريكية من الأراضي الإيرانية، وربما لذلك يحسبون الآن الوقت المثالي لزيادة نفوذهم في العراق وأيضًا كمحاولة لزيادة الطموحات الإقليمية الشاملة.

ومن ناحية ثانية تحتاج إيران أيضًا إلى أن تحذر من حالة الاضطراب في العراق، وأنها قد ترغب في المساعدة في تحقيق الاستقرار في العراق، وأي من التصورات التي سوف تسود من المرجح أن يتضح أكثر عام ٢٠١٠، ومن المرجح أن يتأثر بما قد يحدث أو لا يحدث في العلاقات الأمريكية .الإيرانية.

هناك احتمال ضعيف بعدم تعاون إيران سواء كان صريحًا أو ضمنيًا مع الولايات المتحدة وأعضاء أمنيين في قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF) في أفغانستان.

هناك استجابة واضحة حول المصالح بين الطرفين ضمنها معارضة الجانبين لعودة حكم طالبان، ولقدرة القاعدة للانطلاق من أفغانستان (أو الملاذات الآمنة في باكستان).

كيف سوف تُترجَم المصالح المتطابقة إلى تعاون إيجابي بطريقة أخرى؟

في الوقت ذاته، بالنسبة لمعظم الدول العربية في الخليج الفارسي فإن المعيار الرئيس للحكم على تخفيض القوات الأمريكية في العراق والسياسات الأمريكية الأخرى في الإقليم يتعلق بقدرة ورغبة الولايات المتحدة على إحباط الطموحات الإيرانية ليس إزاء العراق فقط، بل في الإقليم عمومًا ومنطقة الخليج الفارسي.

نقطة بدء هذا العمل تتعلق بجاهزية إيران للعب دور مهم في بناء الهيكل الأمني الخليجي.

فقد كانت لفترة ما على استعداد للنظر في الترتيبات الأمنية مع دول المنطقة، وأنها اقترحت أكثر من مرة هيكلًا واسع النطاق بشرط أن يكون الهيكل شاملًا الدول في الإقليم فقط.

في النهاية، إن القضية هي: هل ما تزال إيران مستعدة لأن تأخذ دورها في

الهيكل الأمني الإقليمي الذي يشترك فيه الغرباء، خاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤهم ؟ وإذا ما تم إنشاء هكذا هيكل ولم يكن قائمًا على وجود أعداء، بل تعزيز الأمن للجميع، هل ترى إيران مصالحها مصانة بشكل أفضل في حال دخولها فيه أم بقائها خارجه ؟

لأجل أن تكون مؤهلة لأن يكون لها دور في الهيكل الأمني لابد أن تطبق إيران بعض معايير الولايات المتحدة، بما في ذلك تسوية القضية النووية، امتناعها عن المشاغبة في العراق، التعاون الإيراني في أفغانستان (بشكل خاص مع الولايات المتحدة وحلف الناتو)، والتخلي عن دعم الإرهاب ومعارضة عملية السلام العربية .الإسرائيلية.

باتخاذ هكذا تدابير لا شك أن يكون لإيران شروط خاصة، وقد تشمل ضمانات أمنية في مقابل تلبية مطالب الغرب، رفع العقوبات الاقتصادية، إنهاء جهود زعزعة أو تمزيق إيران، وبعض الأدوار في أفغانستان وفي العراق، والاعتراف بدور إيران المهم في الخليج الفارسي.

هاتان القائمتان من المطالب من الضروري أن تكونا متوافقتين، وينبغي أن تكونا أساس التفاوض.

وإن هذه المفاوضات، من أجل أن نمنحها فرصة أن تكون فعالة، يجب أن تكون شاملة لجميع القضايا.

حتى لو نجحت المفاوضات .وهو الإنجاز الصعب .فسوف تبقى هناك أهمية لوجود هيكل أمني إقليمي يكون كابحًا أو مانعًا لانتشار لهيب الشكوك، ووسيلة للتعامل مع التوترات والخلافات التي لا مفر من ظهورها. وستكون هناك قيمة أيضًا بالبدء بتعاون غربي مع إيران لاختبار الاحتماليات .فالنهج الشمولي يتم التحكم به خطوة خطوة .. وأفغانستان هي المكان الطبيعي لبدء هذا التعاون.

ثالثًا:- التهديدات غير المتماثلة (غير النظامية)

بعض اللاعبين البارزين في الأمن الإقليمي ليسوا من الدول، بل فاعلين آخرين، لا سيما المجاميع الإرهابية كالقاعدة، ولكن أيضًا مجاميع أخرى تتحدى السلطات من خلال وسائل غير قانونية أو ربما قادرة على استخدام العنف لمنع ظهور هيكل أمني قابل للتطبيق. فالبحث في إيجاد حلول للصراع تنطوي على تكاليف منخفضة نسبيًا بالمقارنة مع استخدام المعدات في الحروب، بحيث يعتبر شكل محدود من «تعادل القوة».

الحرب غير النظامية التي تُمارس من قبل المجاميع الإرهابية لها ثلاثة أهداف رئيسة:

الأول: أنها تخاطب العقول فالقلوب من خلال تكتيكات أما إيجابية أو سلبية.

ثانيًا: أنها تستخدم أدوات منخفضة التكاليف نسبيًا، على سبيل المثال (العبوات الناسفة)، وتحقق مكاسب تكتيكية ضد الجيوش النظامية ذات الجاهزية العالية.

ثالثًا: المحاولة لإحداث تغيير سياسي في الحكومة باستمرار ضغط الهجمات وربما في أحسن الأحوال الإطاحة بها أو التأثير على سياسات الدول الخارجية التي تدعم الحكومة.

إن قضية الحرب غير النظامية لها صلة بهيكل أمني جديد في الخليج الفارسي في ما لا يقل عن ثلاث طرق: الأولى هي مسألة ما إذا كان جميع المشاركين في الهيكل الأمني سوف ينبذون الحرب غير النظامية. تقع معظم التساؤلات على إيران في هذا الصدد، لكن القاعدة في العراق، حزب العمال الكردستاني (الذي يستهدف تركيا)، وبعض الشخصيات والمجاميع في العربية السعودية هي أيضًا معنية بهذا الشيء.

الثانية: الحاجة إلى أن يكون هناك اتفاق يشمل ميثاق مكافحة الإرهاب

الرسمي، الذي ينطبق أيضًا على دول بلاد الشام لمعارضة أي استخدام أو لجوء إلى استخدام الحرب غير النظامية.

الثالثة: جهود الدول في المنطقة لمعارضة الحرب غير النظامية هي ضرورية إذا ما كانوا يعتقدون استمرار تدخل الدول الخارجية، لا سيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية. لا يمكن للحكومات المحلية أن تغض الطرف عن حرب غير نظامية في دولهم وأن يتوقعوا بأن تزج الولايات المتحدة والآخرون أنفسهم في تعزيز الاستقرار وتطوير الأمن.

رابعًا:- الاطمئنان الإقليمي

إن تطوير الهيكل الأمني الجديد لمنطقة الخليج الفارسي لا يمكن أن يكون مجرد ذريعة لخفض التدخل الأمريكي في الإقليم، ويجب الأخذ بعين الاعتبار من قبل دول الإقليم والفاعلين الآخرين حول مستقبل دور الولايات المتحدة في الإقليم، سواء كانت تنفذ سياستها حسب رؤيتها لوحدها أو بالمشاركة مع الأوروبيين وحلفائها وشركائها الآخرين. هناك خمس عناصر رئيسة لتوفير الاطمئنان:

. يجب أن تستمر الولايات المتحدة في إجراء انسحابها وتغيير وضع قواتها في العراق ضمن إطار الاستراتيجية الصحيحة التي تمثل مصالحها الخاصة ومصالح البلدان الرئيسة في المنطقة وخارجها، وليس على طريقة أن تكون الولايات المتحدة تتهرب من الحرب. وفي الواقع، فإن التطورات في العراق قد تتطلب من الولايات المتحدة أن تبطئ أو توقف أو تعكس سحب قواتها.

. يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في تعزيز دفاعات الدول العربية في الإقليم في وجه التخوفات من برنامج إيران للأسلحة الباليستية، برنامجها

النووي، ونواياها في الإقليم. لكن تحتاج إلى أخذ الحذر والعناية بحيث لا تُحفَظ هذه السياسات مشاكل لا يمكن السيطرة عليها كسباق تسلح في المنطقة، ويحول بالتالي دون مشاركة إيرانية محتملة في هيكل الأمن الإقليمي في مرحلة ما.

. يمكن للولايات المتحدة إعادة تموضع قواتها العسكرية من أجل توفير الطمأنينة لدول المنطقة، لكن بفعل ذلك فإنها يجب أن تتجنب المناطق التي تكون فيها سببًا لإثارة رد فعل شعبي سلبي ورافض لها، وينبغي عليها أيضًا أن تتجنب اعتماد أسلوب القوة الكثيرة العددية والتشكيلات التي يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار. وسوف تكون هناك أهمية كبيرة في التواصل مع جميع الأطراف، وأن تتشاور الولايات المتحدة مع الآخرين لتجنب سوء الفهم. وأكثر من ذلك، أي تحدٍّ لدول الإقليم من قبل إيران سوف يكون أقل احتمالًا في المجال العسكري، بل سيكون في أوجه غير عسكرية.

لذلك فإن دول الإقليم بحاجة إلى الاعتماد على أجهزة خاصة بهم، ضمنها التحكم بالهجرة وتدفق الاستثمارات، ما لم تخرج الأمور عن اليد التي تضغط الولايات المتحدة كي تشارك فيها. سوف تحتاج الدول الإقليمية أيضًا إلى أن تحكم على مدى أن (الأمن) يمكن أن يتعزز برغبة وقدرة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى على إقامة علاقات عملية مع طهران، وهو وسيلة لابد أن تقوم دول المنطقة باستكشافها بأنفسهم.

. يمكن أن تنظر الولايات المتحدة في تقديم ضمانات أمنية رسمية لدول المنطقة لصدّ العدوان الذي قد يشنه جيرانهم، وربما أيضًا ضد العدوان الخارجي ضد الإقليم، وأنها سوف تحتاج إلى أن تستمر في لعب دور رئيس في مواجهة الإرهاب في الإقليم.

.من خلال الدبلوماسية يتعين على الولايات المتحدة أن تعزز التقدير الإيجابي

مع الآخرين لما تفعله وما هي مستعدة لفعله في المستقبل.

في بعض الحالات من المهم أحيانًا أن تتخذ خطوات لازمة لإحداث أثر رادع فيما يتعلق ببلدان يُحتمل أن تكون عدائية. هكذا جهود قد تتضمن تعزيز هيكل الأمن الإقليمي شريطة ألا تعتبره الولايات المتحدة وسيلة لأن تكون مهيمنة سياسيًا في المنطقة، أو على النقيض من ذلك أن تغسل يدها بشكل كامل من مشاكل المنطقة.

خامسًا:- الصراع العربي .الإسرائيلي

الحسابات المتعلقة بسياسات الشرق الأوسط ومشاركة الولايات المتحدة في الإقليم ترتبط بالصراع العربي .الإسرائيلي وبشكل خاص بالعلاقات الإسرائيلية .الفلسطينية. تعتبر الحكمة التقليدية بأن عدم التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي .الفلسطيني يحول دون تحقيق الولايات المتحدة لمصالحها في أماكن أخرى من الإقليم بما في ذلك خلق اتفاق أمني قابل للتطبيق، وتفترض هذه الحكمة أيضًا بأن حلفاء أمريكا في أوروبا ينتظرون من أمريكا القيام بدور فاعل في الدفع تجاه حل هذا النزاع، إن لم يكن الضغط من أجل الحل الكامل مقابل تعاونها في أماكن أخرى من الإقليم.

لكن ما مدى دقة هذه الحكمة التقليدية؟ فإذا طلب جميع من في الدول العربية/ الإسلامية التأكيد على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دورًا نشطًا ودورًا ملتزمًا بدفع العملية إلى الحل. لكن هذا لا يمكن اعتباره شرطًا. مع ذلك فإن جهود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل عام تتأثر بشكل واضح سلبًا بالمواقف الشعبية في الدول الإسلامية بالمنطقة فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في القضية الفلسطينية. وهكذا وبناءً على كل تلك الأسباب فإن جهود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل عام

سوف لن تكون أكثر صعوبة بشكل مؤكد إذا تم تسوية النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني. ترغب الولايات المتحدة أن تكسب بشكل مستمر في الإقليم مع حلفائها إذا ما كانت تتدخل بشكل جدي وفاعل في سعيها إلى هذا المكسب، وكما يفعل الرئيس أوباما الآن.

وأكثر من ذلك، القضايا المرتبطة بالأمن الإسرائيلي ودور إيران في الشرق الأوسط (لا سيما في المجال النووي)، لاسيما إذا لم تُعالج على نحو فعال، سوف تؤدي إلى تعقيد جهود الولايات المتحدة لتعزيز النظام الأمني الجديد لمنطقة الخليج الفارسي. وفي هذا المجال على الأقل، وبالتالي هناك صلة واضحة بين منطقة النزاع العربي .الإسرائيلي والخليج الفارسي وجنوب غرب آسيا.

في عملية صنع السلام الإسرائيلي .الفلسطيني فإن الشيطان يتدخل بشكل كبير في طبيعة العملية أكثر مما في تفاصيلها، وكذلك بشكل كبير في شخصيتها والتنمية السياسية للمجتمعات. كثير من الإسرائيليين ما زالوا غير راغبين في تحمل المخاطر الكلاسيكية المرتبطة بتحقيق السلام. وإنه من غير الواضح بأن هناك شريكًا صالحًا للسلام مع إسرائيل. والعثور أيضًا على شريك ليس من الممكن أن يتم ما لم يتم إنهاء تجاوزات قطاع غزة ويتم بدل ذلك تقديم مساعدات خارجية اقتصادية وإنسانية ضخمة الهدف منها إضعاف حماس. علاوة على ذلك، في عزلتها الحالية نجد أن غزة هي أرض خصبة لتجنيد الإرهابيين الإسلاميين.

في الوقت نفسه، القوى العربية الفاعلة تنتظر لترى هل إن إسرائيل مستعدة للتقدم بكل الخطوات الفنية والرمزية، لاسيما في سياسة المستوطنات، ومدى استعداد الرئيس الأمريكي أن يتحمل المخاطر بنفسه من أجل السلام في هذا الجانب من جوانب السياسات الأمريكية. بدوره لا يستطيع الرئيس

أوباما أن ينجح في الضغط لدفع جهود السلام بشكل جدي إلى أبعد من نقطة محدودة دون تقدم ضمن السياسات الإسرائيلية والفلسطينية، ضمنه إنهاء حصار غزة. ولن يتمكن من الاعتماد على دعم من الدول العربية حتى يظهر التزام بلاده على المضي قدمًا ليس فقط على المسائل التكتيكية مثل المستوطنات الإسرائيلية، لكن على القضايا الكبرى التي يجب أن تُحل في نهاية المطاف.

يجادل التفاعل بين كل هذه العوامل بأن الخيار الافتراضي يجب أن يفعل مشاركة الدبلوماسية الأمريكية في محاولة حل النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني، والجهود المبذولة للحد من التهديدات المتزامنة لبلدان دول الخليج الفارسي وللآخرين كإسرائيل، وبناء الأساس لأمن دائم في الخليج الفارسي.

سادسًا:- التوترات الإقليمية، الأزمات والصراعات

أي هيكل أمني قابل للحياة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التوترات والأزمات واحتمال نشوب صراع بما في ذلك زعزعة الاستقرار بين أعضائه. كلٌّ من تركيا وإيران لهما اهتماماتهما حول ما سبق. وفي الوقت نفسه كانت هناك توترات خطيرة في العلاقات القطرية .السعودية، بل إن مثل هكذا توترات قد تساعد في تفسير سبب ترحيب قطر بالوجود العسكري الأمريكي في هذا البلد. وكذلك العلاقات بين السعودية والبحرين لم تكن ودية دائمًا، وعلى هذا الحال العلاقات السعودية .اليمنية.

هناك توتر في العلاقات بين السعودية والإمارات العربية المتحدة. وللحكومة العراقية قلق من تدخل محتمل من مختلف الاتجاهات بما في ذلك جيرانهم

العرب، ويمكن أن تتدهور العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي لسبب أو لآخر.

بعض حكومات دول الخليج تعتبر الانضمام إلى هيكل أمني رسمي يمكن أن يجلب الدعم ضد التغيرات السياسية الداخلية، لكن وضع هكذا نص في أي معاهدة من شأنه أن يضع على كاهلهم ثقلًا أكبر مما يستطيعون احتماله.

أدوار الفاعلين الخارجيين الآخرين:

منذ ظهور تحديات خطيرة في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣ تحركت الولايات المتحدة بالفعل بشكل ملحوظ في اتجاه الحصول على دعم من الحلفاء والشركاء في الشرق الأوسط.

أ. الأوروبيون:

بعد الغزو عام ٢٠٠٣ ليس للولايات المتحدة خيار سوى أن تأخذ زمام المبادرة في إيجاد بعض البدائل للهيكل القديم للأمن الإقليمي. ومن ذلك الحين انتقلت للبحث عن الدعم من الحلفاء والشركاء في الشرق الأوسط. معظم هؤلاء الحلفاء والشركاء يقبلون بحقيقة أنهم لا يستطيعون أن يقفوا بمنأى عما يحدث في المنطقة. وليس جميعهم ينظرون بالعين التي ترى بها الولايات المتحدة التحديات أو وسائل الإنصاف المحتملة، لكن هناك اتفاق واسع مفاده بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتصور أنها تتحمل حدًّا كبيرًا من المسؤولية لوحدها. هذا هو جزء من الصفقة الجديدة؛ فالولايات المتحدة سوف تستمر في الانخراط بعمق في الأمن الأوروبي لكنها تحتاج الدعم من حلفائها في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والشرق الأقصى وباكستان وأفغانستان.

علاوة على ذلك، في أجزاء كثيرة في إقليم الخليج الفارسي، بعض البلدان

الغربية تستطيع أن تكون أكثر فاعلية من الولايات المتحدة لأنها لا تحمل أجندة سياسية كاستعمار على دول الإقليم أو ليست مؤيدًا قويًا لإسرائيل، لذا فالدول الأوروبية في وضع جيد لتدريب موظفي الأمن المحليين وتقديم الدعم بشكله غير العسكري.

ويجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تشجيع مشاركة الحكومات الأوروبية حتى لو كان مقابل التنازل عن بعض هيمنتها، مشاركتهم بالتأثير السياسي والقبول بالشراكة في صنع القرار.

ب. غيرهم من القوى الخارجية الرئيسية:

لا يمكن تجاهل المشاركة المحتملة أو الفعلية للقوى الخارجية الأخرى في الخليج الفارسي، لا سيما مع وجود النفط والغاز في المنطقة. لكن هل إن أي من هذه القوى يحتاج أن يشارك في هيكل أمني جديد للإقليم؟ عزز كل من الهند والصين مصالحهم وطموحاتهم، لكن ليس من الواضح المدى الذي يمكن أن يساهموا فيه أو، على النقيض، مدى قدرتهم على إرباك الترتيبات التي يقوم بها الآخرون. إنهم يقفون من أجل الحصول على ضمانات بشأن تدفق النفط والغاز كسلعة مجانية. يمكن للقرارات بشأن أدوارهم المحتملة أن تتقدر في وقت لاحق.

روسيا هي حالة مختلفة. كالعادة تلعب دورًا في الشرق الأوسط، لا سيما في ما يسمى بـ «اللجنة الرباعية» لعملية السلام العربية. الإسرائيلية، وأنها قد زجت نفسها في طريق إمداد التجهيزات الأمريكية إلى أفغانستان، ولها مصلحة قوية في نقل النفط والغاز من وسط آسيا والقوقاز، وأنها تسعى بشكل عام لأن تعود إلى مصاف الدول العظمى، مما يعني زيادة المشاركة في قضايا الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. إضافة إلى أن روسيا هي طرف

في محادثات البرامج النووية الإيرانية. ولا شك بأن لها مصالحها الخاصة بما يتعلق بإيران والإقليم ككل.

لذلك هل يجب أن تتم دعوة روسيا للانضمام إلى الهيكل الأمني الجديد للخليج الفارسي؟ ينبغي الترحيب بروسيا التي غالبًا ما تكون سلبية ولكن داعمة كما هي في اللجنة الرباعية. لكن نجد أن موقف روسيا نفسها يعتمد جزئيًا على موقف إيران تجاه هيكل الأمن الإقليمي. إذا كانت طهران عنيدة يمكن أن يكون دور موسكو أكثر إيجابية، وإذا كانت طهران إيجابية سوف يتقلص دور موسكو. خلاصة القول هي أن إنشاء هيكل أمني إقليمي واسع ينبغي أن يُسبق باكتشاف الإمكانيات مع روسيا ومحاولة خلق حوافز ليكون هناك تعاون.

سابعًا:- كتل البناء للهيكل الأمني الإقليمي

في بنية الأمن للخليج الفارسي يمكن أن يكون هناك قيمة في خلق التزام سياسي وأمني رسمي بين أعضائه. أحد هذه النماذج هو (الأمن الجماعي)، الذي يقوم على مبدأ (الكل ضد الآخر)، حيث يوافق كل أعضائه على دعم أحدهم في وجه التهديد المحتمل مقابل عضو أو أكثر من أعضائه (على سبيل المثال منظمة عصبة الأمم).

النموذج الآخر الشائع للالتزام الأمني هو (الدفاع الجماعي) مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو النموذج الذي تتفق فيه كل أطرافه على دعم عضو آخر معهم تعرض لتهديد خارجي، أي وفق مبدأ (الكل للواحد والواحد للكل).

هذا العمل لا يجعل هناك حاجة لحكم مسبق حول حاجة الالتزام بالمعاهدة. بدلًا من ذلك، إنه يأخذ نظرية بناء لبنة وتحليل النظريات البديلة الممكنة

للأمن .ووضع الأسس .التي يمكن الاعتماد عليها لهيكل أمني قابل للتطبيق. هذا العقد يجعل الالتزام السياسي ملزمًا بالتزامات أمنية حتى يتم وضع ترتيبات وظيفية يمكن أن تكون لها فائدتان:

بإمكانها أن تحفظ المرونة فيما يتعلق بالعضوية في المستقبل (على سبيل المثال إيران التي ليست جزءًا من الجهود الأولية)، وأن بإمكانه تجنب المشاكل التي يمكن أن تنبثق إذا كانت هناك خشية للدول الإقليمية، على الأقل في البداية، من وضع التزامات رسمية لبعضها البعض.

.النماذج المحتملة أو الشركاء:

في تقييم كتل البناء المحتملة لهيكل أمني إقليمي لمنطقة الخليج الفارسي من المناسب فرز البدائل استنادًا إلى الخبرة في مكان آخر. هؤلاء الشركاء المحتملون أو النماذج محل النقاش في هذا المقطع.

إن تحديد ما يمكن القيام به لبناء هيكل أمني للخليج الفارسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة للمنطقة. مثل كل الهياكل الأمنية الأخرى في المناطق المختلفة من العالم، هذا يجعل منه فريدًا من نوعه. مع ذلك فإن التجربة السابقة في مكان آخر يمكن أن تكون مفيدة ونموذجًا ممارسًا لخدمة الجهود المبذولة في الإقليم.

هناك إجراء واحد يمكن أن يتم بين نماذج الجهود التعاونية الأخرى أو المؤسسات التي تستند فقط على دول المنطقة، والأخرى التي تضم دولًا من خارج دول المنطقة.

هناك إيجابيات للنموذج السابق؛ فتدخل القوات المسلحة من خارج المنطقة يمكن أن يكون له تأثير سلبي. على النقيض من ذلك، يمكن أن تكون هناك حالات تتورط بها أطراف خارجية يكون فيها اطمئنان الدول المحلية لمسائل

أمنهم، وبإمكان الولايات المتحدة أن تساندهم عند الحاجة لذلك.

.مشاركة حلف شمال الأطلسي: بالفعل يشارك حلف شمال الأطلسي NATO في منطقة الخليج الفارسي على حد سواء في مهمة التدريب في العراق . والتي سوف تستمر في المستقبل المنظور .وقيادته لـ ISAF. بالنسبة لبعض جوانب الهيكل الأمني لمنطقة الخليج الفارسي تلك الخبرات يمكن أن تكون ملائمة. مبادرة إسطنبول للتعاون ICI التي طرحها حلف الناتو تتضمن ٤ من أصل ٦ أعضاء لمجلس التعاون الخليجي GCC، لم تشارك السعودية وعُمان. تقدّم فيها منظمة حلف شمال الأطلسي الدعم في مجالات وظيفية لا سيما التدريب. قدّمت قيادة القوات المتحالفة عروضًا فيها إمكانيات كبيرة للتعاون كما فعل NATO عندما سمح لجيوش دول من خارج الحلف بتقديم التدريب لها ولأغراض مشابهة.

.نموذج حلف شمال الأطلسي NATO: قد تؤدي اثنتان من مؤسسات حلف شمال الأطلسي فائدة في منطقة الخليج الفارسي. وقد أثبتت الشراكة من أجل السلام PFP الفعالية العالية في تمكين الدول التي خرجت من ركام الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ويوغسلافيا في تطوير وتحديث التعاون العسكري. وكان من الوظائف الرئيسية لمبادرة الشراكة من أجل السلام PFP المساعدة في كبح والتخفيف من حدة التوترات والخلافات بين مختلف الأطراف. يوفر مجلس الشراكة الأوروبية .الأطلسية منتدى يمكن هذه الدول من أن تطرح مشاكلها أو هواجسها الأمنية لا سيما تلك المتبادلة منها. ثمة جهد آخر لحلف الناتو يتمثل بتنسيق تدابير الإغاثة من الكوارث من خلال اللجنة العليا للتخطيط المدني في حالات الطوارئ، ويمكن أيضًا أن يقدم نموذجًا للتعاون بين دول الخليج الفارسي.

.شراكة الاتحاد الأوروبي EU: في ظروف معينة يمكن أن يتيح الاتحاد الأوروبي

قدرات مناسبة لإدارة الأزمات من خلال السياسة الأمنية الأجنبية المشتركة CFSP وحتى المشاركة العسكرية المحدودة من خلال السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة CSDP/ESDP، بالرغم من أن هذه القدرات محدودة للغاية. وأحد فضائل اشتراك الاتحاد الأوروبي سوف يتمثل بأنه (ليس ناتو) وليس (الولايات المتحدة)، وهي حقائق قد تكون أكثر جاذبية من الناحية السياسية لبعض دول الخليج الفارسي.

.نموذج الاتحاد الأوروبي: بالرغم من الإنشاء الرسمي للسوق الخليجية المشتركة عام ٢٠٠٨، فأي شيء مثل الاتحاد الأوروبي في الخليج الفارسي يبعد عقودًا من الزمن حتى يتأسس. على كل حال، هناك دروس يجب الاستفادة منها من التجربة الأوروبية من حيث الصراع والحد من التوتر من خلال التعاون الاقتصادي.

.عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي (CSCPG):

يمكن أن يكون على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي صُمم للمساعدة في تخفيف حدة التوتر خلال فترة الحرب الباردة عندما أرادت بعض بلدان أوروبا استكشاف سبل التعاون حتى خلال فترات ذروة الصراع السياسي والأيديولوجي. وفي الواقع أثبت المؤتمر فاعلية حقيقية في عملية دفع الحرب الباردة إلى نهايتها. على أقل تقدير «سلة واحدة» لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا CSCE. بشكل أساسي التعاون الأمني. يمكن أن يكون من الجيد تبنيها لمؤتمر الأمن والتعاون في منطقة الخليج الفارسي في خلق مستوى معقول من العلاقات بين إيران والدول العربية المطلة على الخليج الفارسي من دون أن تتنازل أي من البلدان في المنطقة عن مناهجها الأساسية أو تقدم تنازلات على حساب مصالحها.

.منظمة دول الخليج الفارسي: سيكون على غرار رابطة جنوب شرق آسيا

(الآسيان) بأعضائها العشرة ومعاهدة الآسيان للصداقة والتعاون التي تضم ١٧ عضوًا من غير الآسيويين بضمنها الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي. إيجابيات هذا النموذج أنه يتطور ببطء، يحتوي على آليات تخفيف حدة التوتر، ولا يتطلب أن يتم حل النزاعات قبل انضمام البلدان إليه، وأنه يرتبط بالسياسة والاقتصاد والأمن معًا. وتنص المعاهدة على دور للبلدان الخارجية متى ما رأت دول المنطقة فائدة في ذلك.

.منظمة المؤتمر الإسلامي: جميع الأعضاء المحتملين في هيكل أمن الخليج الفارسي هم أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OIC، المنظمة التي تضم آلية بدائية لتسوية النزاعات سلمياً، واتفاقية لمكافحة الإرهاب الدولي. هناك عناصر في سياسة منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن تكون مهمة في تطوير هيكل أمني للخليج الفارسي.

ثامنًا:- الحد من التسلح وتدابير بناء الثقة

إن تطوير هيكل أمني جديد لمنطقة الخليج الفارسي يجب أن يحتوي على آليات الحد من التسلح وتدابير لبناء الثقة. ويمكن لهذه أن تساعد في تقديم المزيد من العقلانية في عملية تحديد الاحتياجات الأمنية، ويمكن أن يؤدي إلى أن يتفق جميع الأطراف على تحديد سياساتهم. في الواقع، إن الأثر الذي يؤدي إلى تنظيم العلاقات العسكرية يمكن أن يكون له تأثير على العلاقات السياسية، لذلك لا يمكن الاستهانة به. الخطوة الأولى هي حفظ الجانب العسكري دون أن يؤثر على السياسي. المثال على طريقة تنفيذ ذلك هو إدراك الحاجة لمنع بروز موازين للقوى التي تكون بطبيعتها غير مستقرة. هذا الموضوع له أهميته الخاصة عندما نتحدث عن أسلحة الدمار الشامل.

وفي ما يلي تدابير الحد من التسلح وبناء الثقة (CBMs):

. اللجان السياسية والعسكرية متعددة الأطراف، سواء كانت تشمل قوى خارجية كالولايات المتحدة والدول الأوروبية، أو مقتصرة على القوى الإقليمية. هذه اللجان على غرار اللجنة الاستشارية الدائمة التي كانت موجودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي أنشئت عام ١٩٧٢ بموجب معاهدة الحد من القذائف الصاروخية، والتي من شأنها أن تعزز تدابير الاستقرار.

. اتفاق الحوادث في عرض البحر، على غرار الاتفاق المشابه الذي كان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢.

. اتفاق حرية الشحن المصمم خصيصًا لإيجاد مزيد من الثقة في مجال النقل البحري عبر مضيق هرمز، وهو اتفاق مهم لجميع الدول المطلة على المضيق.

. التعاون في مجال مكافحة القرصنة، والذي من شأنه أن يكون في المصلحة المشتركة لجميع الدول البحرية في الخليج الفارسي، لمواجهة تصاعد ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وحوله.

. ميثاق لمكافحة الإرهاب بما يحتويه من جهود عملية وتعاون لهزيمة الإرهاب.

. نشرة بالأسلحة تمهيدًا للسيطرة عليها، والتي من شأنها أن توفر أساسًا لحساب موازين القوى العسكرية، ويعد هذا عنصرًا هامًا في أي هيكل أمني.

. فرض قيود على مبيعات وإمدادات الأسلحة التي يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار، ويجب أن تقبل هذه القيود من قبل الدول الإقليمية وبالتعاون مع الدول الموردة.

ملخص بالتوصيات:

في ما يلي مجموعة معايير مهمة لكل هيكل أمني إقليمي فعال:

.مجموعة مهمة من دول المنطقة ترى أن المشاركة في هيكل أمني هو الحل الأكثر احتمالاً لتوفير الأمن بدلًا من العمل ضد هذا الهيكل.

.الاستعداد والرغبة لمواصلة السيطرة على التسلح وتدابير بناء الثقة بما في ذلك:

• إنشاء لجان عسكرية وسياسية متعددة الأطراف لتقليل توترات ومخاطر الصراع.

• إنشاء اتفاق على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

• تطوير شراكة من أجل السلام بين الدول.

• بلورة اتفاقية خاصة بالحوادث في عرض البحر، اتفاقية حرية الشحن، تعاون لمكافحة القرصنة، ميثاق لمكافحة الإرهاب، والتعريف بالقدرات العسكرية وتحديد امتلاك الأسلحة في الإقليم.

• تبني تعاون لا عسكري (لا سيما اقتصادي) ودمج المناهج العسكرية وغير العسكرية للأمن.

• إيجاد وسائل للحد من أو حل الخلافات البينية، التوترات، والأزمات.

.تكامل الجهود الأمنية الإقليمية ضمن تفويض من الأمم المتحدة بشكل رسمي لإنشاء تعاون في مجال سيادة القانون.

.إنشاء هيكل أمني يستند إما على أساس العضوية العالمية أو .إذا كانت هناك دولة معادية .على الاحتواء (لكن مع إمكانية العضوية العالمية في المستقبل).

.أدوار لمؤسسات خارجية، بشكل خاص NATO (على سبيل المثال من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون) والاتحاد الأوروبي (من خلال مبادرة الحوار

المتوسطي .الأوروبي).

.أسلوب للتعامل مع التهديدات غير النظامية المفروضة من قبل مجموعة دول، سواء من تلقاء أنفسهم أو بالتعاون مع شركاء خارجيين (على سبيل المثال الولايات المتحدة أو مؤسسات كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي).

.أدوار (إن وجدت) لروسيا، الصين، والهند.

.تعهدات أمنية إن وجدت من خارج المنطقة، بما في ذلك نشر القوات أو مظاهر أخرى من الوجود والالتزام.

.مشاركة خارجية في التدريب وغيرها من الأدوار الأمنية الداعمة.

.التدرج بدلًا من دفعة واحدة في ما يخص تطوير الهيكل الأمني، بما في ذلك سلسلة من مؤتمرات الأمن الإقليمي.

.الجهود طويلة الأمد التي تهدف إلى التطوير الداخلي السياسي والاجتماعي والاقتصادي.